

جولات تفتيشية مكثفة للجنة إزالة التعديات بمزارع الشارقة



«الشارقة: الخليج»

أعلنت لجنة إزالة التعديات في المزارع، عن بدء تنفيذ زيارات وجولات تفتيشية ميدانية مكثفة على المزارع، في مدينة الشارقة، وتنفيذ مهام اللجنة الموكلة إليها من المجلس التنفيذي للإمارة، وتطبيق الأنظمة والقوانين، بما يعزز من المظهر الحضاري والجمالي، ويحدّ من أية سلوكيات سلبية، أو ممارسات غير قانونية، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المزارع، وفقاً لما هو معمول به، والحد من سوء استغلالها.

وأكد خالد بن فلاح السويدي، مدير خدمة المتعاملين ورئيس لجنة إزالة التعديات في المزارع، أن اللجنة عقدت اجتماعات تنسيقية لبحث آلية تنفيذ المهام، ووضع الخطط اللازمة للحد من التجاوزات في المزارع، بحضور كل الأعضاء، وبدأت بتنفيذ الزيارات الميدانية والتفتيشية لرصد التعديات والسلوكيات السلبية، وتصحيح أوضاع المزارع المخالفة، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال المخالفين.

وأوضح أن اللجنة تقوم بمهامها المتمثلة في تطبيق أحكام التعميم رقم (2) لسنة 2007 بشأن استغلال الأراضي الزراعية في غير الأغراض التي خصصت من أجلها، وقرار المجلس التنفيذي رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم استخدام الأراضي الزراعية في الشارقة، والدخول للمزارع لتفقد أحوالها، والوقوف على السلبيات والممارسات المخالفة المرتكبة فيها واتخاذ ما يلزم بشأنها بالتنسيق مع الجهات المعنية

كما ستعمل اللجنة على متابعة عملية إزالة التعديات وإعادة المزارع إلى حالتها الأصلية لتُستغل في الأغراض التي خصصت من أجلها، ومتابعة عملية ضبط فئات المخالفين المتواجدين في المزارع، أو حولها من المقيمين بصفة غير قانونية، وفرض الجزاءات الإدارية المقررة في التشريعات النافذة ذات الصلة، واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تحول دون وقوع تلك التعديات والسلبيات ومتابعة المخالفين بشكل دوري من الجهات المختصة

كما يتم رفع أمر المزرعة ذات التعدي والوضع المخالف للمجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ليُقرر ما يراه مناسباً بشأن نزع ملكيتها وفقاً للمادة رقم (8) من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2020، بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة في الشارقة ولائحته التنفيذية، وأية مهام أخرى تكلف بها اللجنة من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

وأشار رئيس اللجنة إلى أن توحيد الجهود والعمل المشترك مع الجهات والدوائر المعنية، يسهم في تحقيق الأهداف ويعزز من إنجاز المهام المطلوبة واتخاذ الإجراءات اللازمة خلال وقت قياسي، خصوصاً أن اللجنة تم تشكيلها بممثلين عن هذه الجهات، ويجري العمل وفق منظومة عمل حكومي مشترك لضبط المخالفين ورصد المخالفات، حيث ضبّطت اللجنة خلال أولى زياراتها بعض التجاوزات كالتخزين السيئ، وتحويل المزرعة إلى سكن للعمال، وغيرها من الأمور المحظورة التي سيتم التعامل معها بحزم، وتطبيق الإجراءات القانونية، والإدارية حيالها

وتمنّت اللجنة الجهود الحثيثة لإمارة الشارقة في توفير أفضل الخدمات والمرافق الخدمية، والمحافظة على البيئة، والحد من السلوكات السلبية، والحفاظ على المظهر الجمالي، وتعزيز الأمن الغذائي، بالاستغلال الأمثل للمزارع وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، من دون أية تجاوزات، أو مخالفة للقوانين